

صدقته تميزا ويكون معنى اليرث ان ما تركناه على وجه الصدقة لا يورث
 احد وقد رويهم الرواد وهو ابو بكر فذلك الاحتمال ان البر صلوا عليه
 وقد وقف على النسخة فظن انهم لم يورثوا على الرضا بل يورثون على
 النسخة يكون تميزا او التميز انما هو شان اهل الاستصحاب لا في ما ذكره
 فيه الثبوت والعقل ان صاحب اليرث يورثه حال اهل اليرث صلوا عليه
 انتفاء الاحتمالات الاخر فذلك اليرث في حقه حال اهل اليرث صلوا عليه
 الظاهر على اهل البيت عليهم السلام وبذلك اسم اليرث في حقه حال اهل
 ما ذكره من ان السمة مائة لا تسع عن الغريم الذي يورثه الرضا بل يورث
 غيبه بل على اهل البيت يرثون اليرث ان يكون اكثر من اهل البيت
 وغيره من ان الرواية منقبة الشرح عام وهو كما هو متعلقه باليرثية سيما
 العامة محل الاجماع على ان غرض المصاحف الاحتمال ارادة ان يورثوا ذلك
 بغير ثبوت وجوب تهمة بالكلية فيها فلا يقبل منه ولم يقل احد بان
 التميز لا يوجب ردا للرواية وبها معارضة اولي التخصيص وقد روي عليه
 وما لكون ما ذكره صاحب معلوما عن العامة فلا يستجيب لغيره لانه
 موضوعات رئيس العامة فلا يورثونها معلومة للعامة دون الخاصة
 فانهم وثامان ما ذكره في الميراث فتميلوا في ذلك سلبا في الرواية
 ميراث العلم والنبوة مردود بان اليرث حقيقة فارتفت الميراثية في حقه
 فاطلاقا على غيره لا يصار اليه الا بالقرينة وليس في ذلك ما ذكره
 النبوة والعلم ما يورث لم يكن على وجه الارض الا الانبياء والعلماء
 اولا ليرث لا يجوز ان يكون لواصل من اليرث دون اهل خلع الله
 كان تميزا هو ادم ثم نوح وورش ولده نبوته وعلمه لوجب ان يكون تميزا
 ولدا ادم تميزا وعلمه وكذلك اولاد اولاده في يوم القيمة فيلزم
 ايضا تمايز هذا ان حكمه بان ورثه صلى الله عليه واله وسلم قد روي في
 تميزه شيئا فلا يجوز تقديمه على غيره عليهم وان سجدوا في حقه في
 انما يجوز تقديمه على غيره عليه السلام والعجب من المناجاة في
 الاشارة على طائفة واحدة لانهم اذا قال الله الامانة تميزا ان طول الخلق
 اهل على الامانة يخرج سلطان محصله داره وقدرته قائلوا هذه سنة وقرينة
 لا يخرج النبوة والامانة في مرتبة واحد وهما ميمون بل منهم البرهان
 ويقولون ان النبي يورثه من اليرث وورث منه النبوة في ما جاز ان يورث
 من اتفاق العامة على ان اليرثين وعادة في النبوة والنبوة والارثية
 وعادة لان الاجماع على ان ميراثه تسقط قبل ذكره بالبرود وما في

الاشياء يورثه وغيره حيث روي عن ابن عباس الحسن والحسين واليرث
 به في المال فكيف يتخذه دعوى الاتفاق وكذا دعواه الاجماع على ان يورث
 فضل قبل ذكره مردود بما في الكشاف وتفسيره من تميز اليرثية في حقه
 الصحيح بخلافه وايضا لوجه الاستصحاب في جعله لو كان المراد ورثة المال لما
 استجاب دعواه لعل على عدم استجابته دعواه مطلقا لان يورث لما تسقط
 على ذكره في الميراث ليرث ثبوت زكيا ايضا والحاصل ان اليرث ان
 كان يورث الجدي عن المورث في حقه النبوة في حقه المال فكذلك
 ينسحق الجدي عن المورث في حقه النبوة والحل ان استجابته الدعوات
 يورث لومات يورث قبل ذكره باجل النبي واما على تقديره فلا يورث ذلك
 اوله بل ينسحق ليرث وورث من ذكره كما هو الحق في مسألة الاجماع في ذلك
 ان يقال ان استجابته الدعوات ليس من شرط النبوة خصوصا في كل امر
 حتى ينفذ ذلك في حقه زكيا في عهدنا ما اجاب سحابة وقدم اليرث في ذلك
 الميراثية فظاهر ان ميراثه لم يتجزأ ليقبل سميته الاله فانه على ان اليرث
 يورث الاله على ارض النبوة لان المولى في قول يورث كما اني فحقت المولى في
 هم الذين يرثون المال بالضرورة ولا يرثون النبوة بالاجماع والميراثية
 التي كانت عليهم بالانواع الصالحين للنبوة لانهم كانوا اشرا في حقه
 الاله انما في اليرثية فحقت المولى في حقه النبوة الميراثية في اقام
 الاله في حقه النبوة والارثية وحل ولا تملكه كانوا تامين لهما كما كان ميراثه
 عن وصول ارض النبوة اليهم وطلب غيرهم لان ميراثه عالم ان النبوة
 لم يورث النبوة الا لمن يكون اهلها وعادة ان ما اجاب به مما تقدمه فحل
 في كبره في حقه النبوة والارثية والعامة باء اعطاهما لكان ميراثه الميراثية
 في حقه النبوة والارثية والارثية والارثية والارثية والارثية والارثية
 ميراث اليرث وحكمهما ابو بكر على من ميراث اليرث اما لان العم
 اذا كان ما ميراث اليرث من الاله والارثية والارثية من اليرث اليرثان عرس
 النبي من جانب الاله فقط لان ميراثه من النبي اليرث اليرثين او في
 من ميراث اليرث اليرثين واحد والارثية ميراث اليرث مع النبي كما هو
 ميراث اليرث اليرثين واحد والارثية ميراث اليرث مع النبي كما هو
 فذكره صاحب جميع الامور لانه اخرج البخاري ومسلم والارثية والارثية
 والارثية ميراث اليرث اليرثين من اليرثان قال ابن عمر في حقه
 في اليرث اليرثين في اليرث اليرثين ميراث اليرث اليرثين ميراث اليرث
 والارثية ميراث اليرث اليرثين ميراث اليرث اليرثين ميراث اليرث اليرثين

صدقته تميزا ويكون معنى اليرث ان ما تركناه على وجه الصدقة لا يورث
 احد وقد رويهم الرواد وهو ابو بكر فذلك الاحتمال ان البر صلوا عليه
 وقد وقف على النسخة فظن انهم لم يورثوا على الرضا بل يورثون على
 النسخة يكون تميزا او التميز انما هو شان اهل الاستصحاب لا في ما ذكره
 فيه الثبوت والعقل ان صاحب اليرث يورثه حال اهل اليرث صلوا عليه
 انتفاء الاحتمالات الاخر فذلك اليرث في حقه حال اهل اليرث صلوا عليه
 الظاهر على اهل البيت عليهم السلام وبذلك اسم اليرث في حقه حال اهل
 ما ذكره من ان السمة مائة لا تسع عن الغريم الذي يورثه الرضا بل يورث
 غيبه بل على اهل البيت يرثون اليرث ان يكون اكثر من اهل البيت
 وغيره من ان الرواية منقبة الشرح عام وهو كما هو متعلقه باليرثية سيما
 العامة محل الاجماع على ان غرض المصاحف الاحتمال ارادة ان يورثوا ذلك
 بغير ثبوت وجوب تهمة بالكلية فيها فلا يقبل منه ولم يقل احد بان
 التميز لا يوجب ردا للرواية وبها معارضة اولي التخصيص وقد روي عليه
 وما لكون ما ذكره صاحب معلوما عن العامة فلا يستجيب لغيره لانه
 موضوعات رئيس العامة فلا يورثونها معلومة للعامة دون الخاصة
 فانهم وثامان ما ذكره في الميراث فتميلوا في ذلك سلبا في الرواية
 ميراث العلم والنبوة مردود بان اليرث حقيقة فارتفت الميراثية في حقه
 فاطلاقا على غيره لا يصار اليه الا بالقرينة وليس في ذلك ما ذكره
 النبوة والعلم ما يورث لم يكن على وجه الارض الا الانبياء والعلماء
 اولا ليرث لا يجوز ان يكون لواصل من اليرث دون اهل خلع الله
 كان تميزا هو ادم ثم نوح وورش ولده نبوته وعلمه لوجب ان يكون تميزا
 ولدا ادم تميزا وعلمه وكذلك اولاد اولاده في يوم القيمة فيلزم
 ايضا تمايز هذا ان حكمه بان ورثه صلى الله عليه واله وسلم قد روي في
 تميزه شيئا فلا يجوز تقديمه على غيره عليهم وان سجدوا في حقه في
 انما يجوز تقديمه على غيره عليه السلام والعجب من المناجاة في
 الاشارة على طائفة واحدة لانهم اذا قال الله الامانة تميزا ان طول الخلق
 اهل على الامانة يخرج سلطان محصله داره وقدرته قائلوا هذه سنة وقرينة
 لا يخرج النبوة والامانة في مرتبة واحد وهما ميمون بل منهم البرهان
 ويقولون ان النبي يورثه من اليرث وورث منه النبوة في ما جاز ان يورث
 من اتفاق العامة على ان اليرثين وعادة في النبوة والنبوة والارثية
 وعادة لان الاجماع على ان ميراثه تسقط قبل ذكره بالبرود وما في